فلا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصلح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا نحو غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فلا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او شبهه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال

العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم **ما وضع لشيء بعينه** شخصا او جنسا
به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من
واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك **غير متناول غيره** اي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء بالاستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله
بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا
الترتيب فقال **واعرفها** اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه **ثم المضمر المخاطب** فانه يتطرق اليه ما لا يتطرق
الى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره
لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات

فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة **والنكرة ما وضع لشيء**
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **واسما العدد**
انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها **وهي ما وضع** اي الفاظ وضعت **لكمية احاد الاشياء** منفردة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة فالاشياء المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به
اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسما العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو
يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منهما الواحدة والاثنينية فقط
واصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث بالواحدة والاثنان او
باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمكيتين وعشرين او بالجمع كمائات او الوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلاث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين **اثنا عشر كلمة واحد**
الى عشرة ومائة والف يقرب في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة **واحد اثنان**
في مفرد المذكر وتثنيته **واحدة اثنتان وثنتان** في المفرد المؤنث وتثنيته على ما هو القياس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)